

## كلمة الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان بمناسبة تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

المركز الدولي للمؤتمرات - CIC - 26 مارس 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

وعلى آله وصحبه أجمعين

- السيدات والسادة أعضاء الحكومة ؛

- السيد رئيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات ؛

- السيدات والسادة الأساتذة الجامعيين والباحثين ؛

- السيدات والسادة إدارات الدولة ومسؤولي المؤسسات وهيئات البحث ؛

- ممثلي وسائل الإعلام، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي أن أحضر بينكم اليوم، للإشراف، باسم السيد رئيس الجمهورية، على التنصيب الرسمي للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات؛ الذي يعد لبنة أخرى في مسار بناء الصرح المؤسساتي للدولة وتنصيب الهيئات الدستورية التي جاء بها دستور 2020، وفاء بالتزامات السيد رئيس الجمهورية.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن هذا الحدث يستمد أهميته من الأهمية البالغة التي يكتسبها البحث العلمي ودوره المحوري كمحرك أساسي لتنمية الدول ورفقي المجتمعات، كما يعد إحدى الركائز التي تُعَوّل عليها الدولة لقيادة قاطرة التحول من النموذج الإقتصادي المبني على ربيع النفط إلى نموذج يعتمد على المعرفة والإبتكار، ويرتكز على ما تزخر به بلادنا من طاقات وكفاءات علمية عالية المستوى، كفاءات تخرجت من الجامعة الجزائرية وأثبتت جدارتها في أعرق الجامعات على المستوى الدولي.



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مصالح الوزير الأول

ولاشك أن البحث العلمي يعد أكثر من ضرورة لمواكبة مسار التطور التكنولوجي الكبير والمتسارع في العالم على جميع الأصعدة والمستويات، وما يميزه من تنافسية شرسة. بل إنها أهمية نابعة من اهتمام السيد رئيس الجمهورية الذي يدرك أنه لا مناص من الإستثمار في البحث العلمي وجعله حجر الزاوية في بناء الاقتصاد القائم على الابتكار، والمصدر الرئيسي لتوليد المعارف الجديدة والحلول المبتكرة بما يتلاءم وإحتياجات جميع القطاعات كالصناعة والفلاحة والبيئة وغيرها، من أجل تحقيق النمو المستدام.

وفي هذا المنظور، ينبغي التذكير بأن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كان في برنامجه الذي تعمل الحكومة على تنفيذه في إطار مخطط عملها، قد التزم بتطوير أقطاب الإمتياز في تخصصات معينة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية بما يتماشى والتطور العالمي للتقنيات والحرف، وبما يستجيب لمتطلبات النموذج الاقتصادي الجديد، مثلما إلتزم بتحسين بيئة البحث العلمي والتكنولوجي وتشجيع إنفتاحه على البيئة الوطنية والدولية ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية. كما يجدر التذكير في هذا المقام، بالجهود التي بذلتها الدولة من أجل توفير بيئة حاضنة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

ففي مجال التمويل: فقد كان يُعتمد على ميزانية الدولة بنسبة 100%، سواء عن طريق الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FNRSDT) أو عن طريق إعانات الدولة ضمن الميزانيات المخصصة لمؤسسات البحث القطاعية.

وهنا، أود الإشارة إلى أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وصل إلى ما يقارب 57 مليار دينار ما بين 2015 و2021، أي بمعدل يفوق 8 مليار دينار في السنة وهذا بعنوان الصندوق الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقط، دون إحتساب المخصصات المالية ضمن ميزانيات الدوائر الوزارية ومؤسسات الدولة الأخرى.

وقد مكنت هذه الإستثمارات من إحداث العديد من الهياكل القاعدية للبحث، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر مخابر البحث التي وصل عددها نهاية سنة 2021، إلى 1661 مخبرا، بالإضافة إلى 29 مركز بحث و 43 وحدة بحث و 24 محطة تجارب. تضاف إلى هذه الهياكل عدد من الأرضيات التكنولوجية والمنصّات التقنية والحاضنات.



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مصالح الوزير الأول

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى التطور الكبير الذي عرفته بعض مراكز البحث وأخص بالذكر، على سبيل المثال، المراكز التابعة للوكالة الفضائية الجزائرية التي قطعت خطوات كبيرة من خلال مختلف البرامج الفضائية الوطنية التي تم إعدادها وتنفيذها، والتي تعتبر بحق نموذجا يحتذى به في مشاريع البحث التطبيقي ووضع الآليات والأدوات الإستراتيجية في خدمة تنمية القطاعات الحيوية كقطاع الفلاحة وإتاحته الحلول التقنية من أجل متابعة الموارد والحماية من الأخطار الطبيعية وغيرها من المجالات ذات البعد الحيوي.

وعلى صعيد آخر، عرف التأطير بالموارد البشرية تطورا ملحوظا، حيث إرتفع عدد الأساتذة الباحثين المنخرطين في مخابر البحث، من حوالي 8000 أستاذا باحثا في سنة 2000 إلى ما يقارب 40500 أستاذا باحثا نهاية سنة 2021 أي زيادة بنسبة فاقت 400%.

### أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

ينبغي التنويه وبشدة إلى أن النتائج المحققة في الميدان، بالرغم من الإستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في مجال تطوير البحث العلمي، لا ترقى، لا إلى مستوى طموحاتنا ولا إلى تطلعاتنا في نقل حقيقي للمعرفة وتعزيز نتائج البحث في القطاع الاقتصادي والمجتمع بشكل عام، علاوة على أن تصنيف المنتج البحثي على مستوى مؤشرات التقييم الجادة على المستوى الدولي، لم يصل بعد إلى ما نصبو إليه.

وأذكر هنا، على سبيل الإستدلال، بأن من بين المؤشرات المهمة التي تبين مدى تطور البحث العلمي والتكنولوجي والتي وجب الوقوف عندها، هي مستوى الإنتاج العلمي، حيث وصل عدد المنشورات العلمية إلى 86500، منها فقط 219 من هي مسجلة في مؤشر هيرش (H.INDEX) المخصص لتقييم إنتاجية وتأثير الباحث في المجتمع العلمي؛ وهو عدد ضئيل جدا ينبغي أن تجعله الجامعات والمخابر ومراكز البحث هدفا لها، لما له من أثر بالغ على تحسين تصنيف منتج البحث العلمي الوطني وبالتالي الرفع من تنافسية باحثينا على المستوى الدولي وهو ما سيساهم أيضا في رفع مستوى الثقة بين مجتمع البحث العلمي والمؤسسة الاقتصادية مما يسهل مسعى تثمين البحوث العلمية.

ويودي هنا أن أتوقف للإشارة، إلى أنه بالرغم من الارتفاع الكبير لعدد الأساتذة الباحثين المنخرطين في مخابر البحث، نجد أن عدد الباحثين الدائمين في مراكز البحث لم يتعد 2219 باحثا دائما، وهو ما لا يرقى إلى المستوى الذي نتطلع إليه.



كما لم يتجاوز عدد طلبات تسجيل براءات الإختراع (420 Brevets d'invention) براءة خلال سنة 2021. ولذلك، وسنسعى معا من أجل توفير الظروف الملائمة من أجل مضاعفة هذا العدد في السنوات القادمة، لأن ذلك من بين العوامل التي تساهم في الرفع من مستوى وجودة المنتج العلمي وما له من تأثير على الإبداع والإبتكار بشكل عام.

وعليه، يجب أن نعمل معا على تحسين تصنيف جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية، في إطار عمل مدروس ورؤية واضحة، وضمن التصنيفات الجادة المبنية على تقييم الإنتاج الفعلي للمنتج العلمي والتكنولوجي وآثاره على الإقتصاد وعلى المجتمع دون الإنسياق وراء التصنيفات الشكلية والوهمية المبنية على الحضور الإلكتروني فقط للجامعات ومراكز البحث.

**أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،**

بودي أن أؤكد من جديد على عزم الحكومة المضي قُدماً في التنفيذ الصارم للإلتزامات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى الرقي بمنظومة التعليم العالي من أجل تكوين رأس مال بشري وفكري قادر على قيادة قاطرة التحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد وإنجاح المشروع النهضوي الطموح.

وفي إطار هذا المسعى، ستعمل الحكومة على تعزيز المكتسبات المحققة وتثمينها، لاسيما في تحسين جودة البحث العلمي، حيث ستواصل تنفيذ المشاريع المسجلة في إطار البرامج الوطنية للبحث بعنوان الفترة 2020-2026 للإشارة فقد تم في مرحلة أولى، قبول 124 مشروع بحث من البحوث التي تتناسب ومتطلبات المشاريع التي تشكل أولويات في مجالات الامن الغذائي، والامن الطاقوي وصحة المواطن. وستبعتها في مرحلة ثانية، قبول دورة بحثية ثانية تشمل 150 بحثا علميا في نفس المجالات الحيوية التي تحقق الأمن القومي بمفهومه الشامل.

كما تعمل الحكومة، في إطار تنفيذ مخطط عملها، على:

- مواصلة دعم التخصصات التقنية والعلوم الدقيقة بعد تجسيد مشروع إنشاء المدرستين العليين في الرياضيات والذكاء الاصطناعي؛
- مضاعفة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة ومرافقة حاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة والحلول الذكية وترقية المقاولاتية خاصة في الوسط الجامعي؛



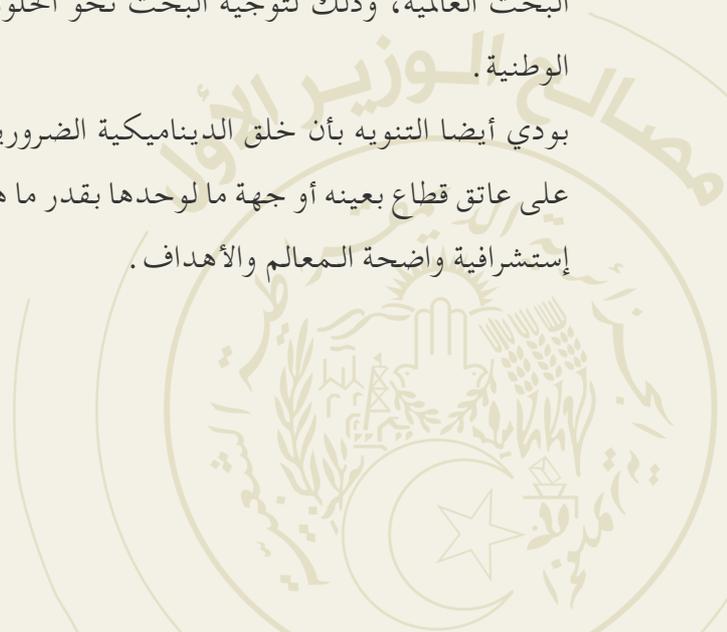
- المبادرة بتدابير تحفيزية من تسهيل لإجراءات تسجيل براءات الاختراع وكذا التقليل من تكلفة الإبداع والتسجيل فضلا عن تعزيز حمايتها، من أجل رفع وتيرة الابتكار في الوسط الجامعي والبحثي؛
- تفعيل جميع أجهزة تحويل نتائج البحث نحو القطاع الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما من خلال تفعيل مراكز الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- ترقية نشاط إنشاء الفروع على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية، للتمكين من وضع المنتج والخبرة العلمية في متناول القطاع الاقتصادي والاجتماعي لتلبية حاجياته؛

#### أيتها السيدات الفضليات ، أيها السادة الأفاضل ،

إن حضورنا اليوم من أجل تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، يندرج ضمن تنفيذ هذه الإلتزامات، خاصة وأن هذا المجلس وبإعتباره هيئة دستورية، يعمل، بالإتصال والتنسيق مع كلّ الفاعلين في مجال الاختصاص، على تطوير البحث الوطني في مجالي الإبداع التكنولوجي والعلمي، وإقتراح الإجراءات الكفيلة بتطوير القدرات الوطنية المتعلقة بالبحث التطويري وتقييم نجاعة الأنظمة الوطنية لتثمين نتائج البحث لصالح الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة .  
وإنني على يقين بأن المجلس قادر بالفعل على الاضطلاع بالمهام الدستورية الموكلة إليه، بالنظر لتركيبته البشرية الثرية التي تضم لفيها من خيرة أبناء وبنات وطننا العزيز، من باحثين في الجامعات وفي المؤسسات الاقتصادية الوطنية .

كما يضمّ المجلس نخبة من الكفاءات الوطنية العاملة خارج الوطن، لها باعٌ طويل من التجربة والخبرة في مجال البحث والابتكار . وهي الكفاءات التي لا بد أن نستلهم من التجارب التي خاضتها في أعرق مراكز البحث العالمية، وذلك لتوجيه البحث نحو الحلول العلمية والعملية المبتكرة وجعلها في خدمة المصلحة الوطنية .

بودي أيضا التنويه بأن خلق الديناميكية الضرورية من أجل تعزيز التطور التكنولوجي والابتكار، لا تقع على عاتق قطاع بعينه أو جهة ما لوحدنا بقدر ما هي مسؤولية جماعية ضمن مقاربة شاملة مبنية على رؤية إستشرافية واضحة المعالم والأهداف .





أيتها السيدات الفضليات ، أيها السادة الأفاضل ،

إننا نتطلع، من خلال تنصيب هذا المجلس، إلى تحقيق وثبة نوعية في مجال البحث والابتكار، لاسيما وأن بلادنا تتوفر على كل المقومات الأساسية لإحداث هذه الوثبة وتحقيق التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. ولن يتأتى ذلك إلا بمعالجة الاختلالات التي حالت دون أداء هذه المنظومة مهامها على أكمل وجه.

تلكم هي، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، بعض العناصر التي أردت أن أتقاسمها معكم بهذه المناسبة، وأعلن رسميا، باسم السيد رئيس الجمهورية، وبأمر منه، عن تنصيب، أعضاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، راجيا من الله العلي القدير أن يسدّد خطاكم ويعينكم على أداء مهامكم النبيلة خدمة لوطننا المفدى ونموه وازدهاره.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

